

کتابی مسفری

۱۶، ۴، ۲۰



۱۸۲۷۳
۲۰۹۴۳۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب تحریرات درس اصول عرف العلماء	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۲۰۹۴۳۸
مترجم	
شماره قفسه ۱۸۲۷۳	

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۲۷۳



۱۸۲۷۳
۲۰۹۴۳۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب تحریرات درس اصول عرف العلماء	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۲۰۹۴۳۸
مترجم	
شماره قفسه ۱۸۲۷۳	

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۲۷۳

تقریرت از صدقه فقیرین
مقامه سفره ناسرین و در اجرت
در این مکتب است

۱۸۲۷۳
۲۰۹۴۳۸



خطی
۱۸۲۷۳

عبارت کردن المار من الحکما و خطاب الخ اتحاد الدلیل و لدل لول کان لکم ساطعاً کان هو
خطا ساطعاً و الخطا بعینه کان هو الكلام اللفظی الملتصق بمتن الدلیل و لدل لول لکن
الکتاب و لدل من الدلیل لیس بکلام اللفظی و اما الواحد الذی کان متصفاً بالاشعار
فیسو فی ذلک الدلیل بناءً علی کون الخطا ب هو الكلام المتصق بالمتن کانوا لیسوا متصفاً
للمکمل لانتفاء لیسان ذلک انهم کانوا یقولون بان الحکم هو الخطا ب ای خطا بالمتن و الخطا
هو الكلام المتصق بالمتن و یقولون بان الدلیل هو الكلام اللفظی بناءً علی انهم
الایراد العارض علی الاما بید الخ و لکن برهانهم لیس بکون الدلیل ای الكلام اللفظی
کقولهم انهم القوله و انوا الزکوة و غیرها من اواخره فعم و نه و هیه و تنفعا عن سبق
الحکم لانتفاء لدل و ذلک خلاف وضع الدلیل لکن لیس بکون متصفاً للدلیل لکان اشعار و الفرق
بین التثبت و الکشف و ایح لا لا یخفی علی السامع و لکن ذکر الفقهاء فی الکتاب الفقیر و بیان
امارات البلوغ ان الحیل کانف عن سبق البلوغ و انبات الشعر الخشوع عن الامور و الاحتیاج
نثبت لادان عرفه هذه الامارات فاعلم ان الاربعه المشرکة فیها و اوردت غیر متشابهة
و الاثنان المتصفاً باحدیها بالامامة و الاخر بالاشاعة لا یکتفیان و اردین علی کون
منه ضمن و لا بد ان یثبت و جری عدم دور و هیه فقول اما الایراد الی و علی الاشعار
فهو ما اوردت علیه النفاض فی حق قیل فی القولین و یشرع الكلام المتصق فاسد فی اصله
ان الکتاب فلا یحکم عن الدلیل لکن یثبت للدلیل فلا یکتفیان و لدل لول
لکن الحق انهم یظهر ذلک الایراد لوجوده فلهذا الاول ان الدلیل فی الاصطلاح علی سبیل
تقیید و هو الذی کان سبب الوجود للدلول و العلم به و ذلک کما لا یصلح من حیث یکتفیان
سبب الوجود و العلم به و ذلک هو الذی یجوز عن النقطه بانهم ان الایراد کان
وهو الذی کان سبب العلم بوجود المدلول و ذلک کان علی التثبت و البلوغ و یجب
یکون سبب العلم بوجوده کاشع و جوده و ذلک هو الذی یجوز عن النقطه بانهم ان



ومن التعلق بالعدم من الحقيقة وهو لا يقع إلا بالعدم وذلك لأن مقتضى التعلق
عكس أيضا لعدم شيء لما يتعلق بفعله الباطن وإن دخل فيه بطله هذا الإحكام
الوضعي يخرج أيضا بطله على ما لا يتصل بفعل الغير والمخبر وزم انتفاء طرد
أيضا لدخول خبر من المائل الأصول ليس على ما لا يتصل بالفقر في التفرقة لعلها
بفعل المكلف فعلق غير الحقيقة بغير الواسطة الثالثة إن أراد من الفصل اسم
من الظاهرى والباطن ومن التعلق من التعلق الحقيقي ولا يقع إلا بالعدم
ذلك لزوم انتفاء عكس ما يخرج الإحكام الوضعية وما يتعلق بفعل الغير
من الفقر وإن دخل فيه ما يتعلق بفعله الباطن أو اعتبر أن أراد من الفصل ما
أشبهه من الظاهرى والباطن ومن التعلق أيضا من الحقيقة وهو الحقيقة
بغير الواسطة بل لا يقع إلا بالعدم ذلك لأن مقتضى التعلق طرد ما لا يتصل
من المائل الأصول بغير الكتاب مثلا ولا على الاعتقاد بغير ما لا يتصل بالاعتقاد
ولا يقع على المثال أو اعتبار ما لا يتصل على هذا الجمع ما كان من الفقر من الحكم
الظاهر والباطن ولا يقع إلا بالعدم ولا يقع إلا بالعدم ولا يقع إلا بالعدم
الغير والمخبر عنه كاللحق فظهر ما ذكرنا أن تعريف التعلق ليس صحيحا وكذا ما ذكرنا
الاعتقاد أيضا لا يكون فلهذا لما إن تعريفه غير ما يكون جامعاً ومافاً لكن ذلك
موقوف على ما يرد من بيان أن الإحكام الوضعية هل يكون داخلية أو خارجية
خارجية فنقول إنختلف العلماء في ذلك وقد ذهب إلى ذلك فريق لكن المختار
هو أنها ليست من الفقر لوجوب الأول من موضوع علم الفقر وهو فعل المكلف
المكلفين لا قال السيد السند في العلوم في منظومه الفقر موضوع فعل المكلفين
غالبه الفرضية فليست فليست هذا لا بد أن يكون إلى غير عوارض فعل ما يثبت
فبأن كان من عوارض فعل المكلفين كالوجوب والحرمة وغيرهما كان من الفقر

بطل

لم يكن كذلك وكما علمنا بالجملة حيث كانا من عوارض الإيمان لا رجب وكما علمنا
ليس من الفقر لعدم كون من عوارض فعله يكون ذلك بغير واسطة أرجح إلى
فعلهم كما سنستعرضه في التالى فكان ذلك أن يكون موضوع فعل المكلفين وليس
واضحاً لعدم كون الإحكام الوضعية من الفقر كما لا يقع على المثال أن ذكرها
في الفقر ليس من حيث الذات بل من حيث إرجاعها إلى فعل المكلفين وبعبارة أخرى
إن ذكرها بغير بيان من حيث فعلها بالاعتقاد المكلفين بالواسطة لأنهم جميعاً
كما هو واضح على ما مرادف تأمل مثل الفقر لا يتصلون عن طاعة الله من جهة إرجاع
ذلك لعدم وجوب إرجاعه إلى المكلف عنه وعن غير إرجاعه إلى المكلف من جهة إرجاعه
إلى وجوب الإحتياط عنه وعن الغير والى إرجاعه إلى عدم ترتب
الأنار على الصحيح وعدم الترتب على الفساد وهكذا لا يقع على التمتع التام وبالمجمل
تكملة الفقر كان بغير إيمان إرجاعه إلى فعل المكلف ولذا لا يثبتون
طاعة الله بغير إيمان إرجاعه إلى فعل المكلف لعدم إيمان إرجاعه إلى فعله
نعم ولا يتصلون عن طاعة الله وبعبارة أخرى لا يثبتون ذلك إن تكلموا فيه
أيضا كان فيما كان المكلفين محتاجين إليه وكان متعلقاً بأفعالهم وأعمالهم سواء
تعلقوا بالواسطة أو بغيرها وذلك أنهم لا يتصلون عن جوان الواقع مع
الحوائج من تلك الشاة وعدم جوانه لعدم احتياج المكلفين إليه لعدم
تكملة من ذلك وذلك ظاهر فإن قلت أما من عوارضهم يتصلون عن العزم الغرضية
التي لا يثبتون في إيمان جوانه محتاجاً إليها فكيف تقول أنهم لا يتصلون إلا بها
محتاجين إليه ذلك الأمر ليس كذلك لأن مرادنا من ذلك هو احتياج جميع
المكلفين من حيث الحق إلى جميع ما يتصلون عنه فبغير ذلك أن مجموعهم كما هو مقتضى
الحق في جملة ما يتصلون عنه فبغير احتياج كل واحد منهم إلى جميع ما يتصلون

عند غير ما قد ثبت انك قد ذكرت فيما سبق أن سلب الحكم الشرعى لا يقع عن الإحكام
الوضعية كيف تقول لها عدم دخول الفقر وعدم كونها من عوارضها إلا
تناقض ذلك نعم لكن ما ذكرناه هو أن سلب الحكم لا يقع عن من حيث إرجاعه
إلى فعل المكلف وهذا إما بغير من الفقر عند ذلك من جهة نفسها ولا إلى من
جهة إرجاعها إلى الفعل للمكلفين يكون داخلية أو خارجية عن غير ذلك
عدم كون الإحكام الوضعية من الفقر أو أمرت هل يتصل أن المراد بالفقر غير
هو ما يتعلق بأفعال الظاهر أو الباطن العارضة على الأفعال الظاهرة بعد
تعلقها بغيرها فليست من الفقر بغير إرجاعها إلى جميع ما يتعلق بالأفعال
المكلفين ولو كان تعلقها بالأفعال الظاهرة كوجوب الصلوة مثلاً أو الباطن
كوجوب التوبة وما لا يخرج من المائل الاعتقاد بغير عدم مرضها على الإحكام
الظاهرة ببيان ذلك أن التمسك كانت عارضة على الفعل الظاهرى وهو متعلقة
بمتعلق العارض بالغير من خلاف المائل الاعتقاد بغيرها كاعتقاد بوجوب التوبة
وعدم وثوقه لا يثبت على غيرها فأنما كانت متعلقة مع الفعل الظاهرى لا
عارضة عليه فينصرف الإحكام الباطنة بالعارض على الظاهرة خرجت تلك
المائل عن التعريف لعدم كونها عارضة لها ودخلت التمسك كذا كذا
عارضة على الأفعال الظاهرة ومخرج ما لا يتصل أصول الفقر كغير الكتاب مثلاً
تعلقها مع الفعل الظاهرى بالمكلف مع الواسطة لا بد أن لا يقع فيناء على
ما يبين المفسر من عدم كون الإحكام الوضعية من الفقر وعلى ما ذكرنا من صحة
بغير العزم صارت تعريف الفقر بما عوارضها فخرج الإحكام الوضعية من قيد
الإحكام لكون المراد منها هو الإحكام الحقيقية لا مجرد المائل الاعتقاد بغير
و ما لا يتصل أصول الفقر هذا لما ذكرنا وأما ما ذكرنا على كون الإحكام الوضعية داخلية

لا يقع

متعدد وانما يحد ذلك باختلاف ذلك الموضع الثاني ان يجعل استلزامه واقع
 احكاما متعددة في الواقع ونظرا لمبدأه فمع ما خالف الراجح من حيث
 اجتهاد حكم واقع من الواقع واذا راعى البطلان كان في رآه حكم واقع
 في تلك الواقعة الثانية ان جعل استلزامه حكمه او احكاما او اربعة
 المبدأ من حيث اجتهاد لم يجعل تلك الواقعة حيث لا يكون قد ادى من حيث اجتهاد
 الا على التباين او اجتهاد لم يجعل تلك الواقعة حيث لا يكون قد ادى من حيث اجتهاد
 يكون متعدد ايضا والمكان المتعدد بطريق التباين عندنا من حيث اجتهاد
 احكاما ثانيا فاما ما كان حكمه او واقع في كل واقعة واحدة لا متعدد وذلك
 احكاما متعددة من حيث اجتهاد كانت تبين للصفات والصفات المتعددة في كل واقعة
 من المصطلح والمفهوم ولذلك ان كان ذلك كان هو الحكم في كل واقعة من الواقع
 ولا شيء من الاجتهاد في ذلك الشيء اما ان يكون في حقيقة او في مضمون او في اجتهاد
 او يكون في كل واحد من ذلك فان كانتا متساويتين فان كانتا متساويتين فمطلوب
 بالطلب للمطلوب لا يحد في غير واحد وان كان في اصله لا يكون لا في مضمون او في اجتهاد
 البتة في غير واحد وان كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 حراما وان كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 يكون مكره ههنا وان كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 ولا ما هو مكره فان كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 فالتباين بعد اجتهاده ان يصاب بذلك الحكم الواقع كان مكره ولا حرج ان يكون
 على كل المصطلح اجتهاد وان يصب السبيل في كل واقعة كان له واحد او اكثر
 على كل المصطلح في كل واحد من ذلك وان كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 حقيقة فمطلوب ذلك الحكم بعد تباين تبين واقعة واحدة ههنا اما الاول فهو

بالحسن

ما جعل البتة حكمه في كل واقعة اما الثاني فهو ما عقده حكم استلزامه حكمه في كل واقعة
 في تلك الواقعة وبعبارة اخرى مطلوب الحكم في كل واقعة ان يكون حقيقة في
 الاجم منها من الواقع والظاهر وبذلك التباين بعد اجتهاد حكمه في كل واقعة
 من حيث اجتهاد في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الواقع وكان الظاهر في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 عندنا فمطلوب البتة واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 المصطلح اما الواقع الثاني فهو ما يكون في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 حيث يكون حكمه واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 وكان من مضمون واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 يكون العامل به واحد في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 حكم استلزامه الواقع في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 اذا عقده المبدأ الواحد اما ان كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 التباين بين الواقع الثاني واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 انزل والتباين بين الواقع الثاني واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 وكما سيجيء ذلك في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الى هذا التباين في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 في مزاجها بالاجتهاد من الاختلاف في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 موجودا في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون

فيها
 المصطلح

موجودا في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 فلذلك ما هو مكره في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 فلذلك ما هو مكره في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 بالواقع كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 عند التباين كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 ما هو مكره في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 المتكسر في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 من المصطلح وكان المرض الواحد واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 كونه مكره في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 ايضا واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 بغير مكره في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 معا تباين في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 السكتين في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 ونظرا للمصطلح في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 بالمر من جانب الطبيب وعلم الاخرين في الواقع الاول والثاني فمطلوب الحكم
 المتعدد في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الاول المتعدد في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الواحد احكاما متعددة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الماد فان حكم المبتدئ في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 العبارة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الرجوع الى طهر الخطا بات التسمية والتباين فيها حتى تبين ان الشارع جعل

احكاما

احكاما متعددة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 منها الاول كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 لذلك الموضوع والثاني واقعة واحدة في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 من حيث اجتهاد في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 بالواقع كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 التباين في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 ادلتها التباين في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الواقع والظاهر اما الثاني فمطلوب الحكم في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 عن المبدأ في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 لكن لم يكن في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 بالواقع كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 كونه مكره في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 كان حاصلا من حيث اجتهاد في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 حصل من حيث اجتهاد في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 وبذلك الاول في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 استلزامه في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الاخر من الظاهر في كل واقعة كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الاحكام كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الاحكام كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون
 الاحكام كان في مضمون او في اجتهاد في غير واحد فان كان في مضمون

لكن حقيقة

لا بد من العلم بان كل ما هو متعلق بالاعتقاد لابد ان يكون متعلقا بالاعتقاد...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

وكون التبادر اطلاقا ولا تحكم كونه عدم محتمل لهما بانماقت الالف المتصورة
عند قراءتها الرابعة الاول ان يكون اجتماعها بين السلتان ان يكونا افتراضيين
ان يكون التبادر اجتماعيا وعدم محتمل لهما بقاها الرابع عكس ذلك اما اذا كان
اجتماعيا ولا افتراضيا كان الاجتماع قد قلنا لهما لهما لان افتراضيا اما الاشكال
فيما اذا كانت افتراضيين لكن الحق ان عدم محتمل لهما بقاها عدم محتمل لهما
عكس كون اللغة الفرع الذي لم يحتمل حقيقة خلاف التبادر فانه يخالف عنها لما
لوجوده في الحجاز المشهور والمفصلات التي كانت له او ادواته قد كان ذلك
ولسلاط قد علم على التبادر وقد علم ما ذكرنا ان عدم محتمل لهما بين التبادر
واعلم ان محتمل لهما بين التبادر بعينه ان اذا تبادر مع غيره فقد كان محتمل
لسبب ذلك المحتمل كما في الحجاز المشهور والاولاد ان لم يكن ذلك في ذلك فانه
اول التبادر اطلاقا وان لم يكن سبب محتمل لهما كما في شاعرا كونه مضمنا ومنها
الرابطة على الوضع بان لم يحتمل لهما عدم محتمل لهما لان الاول علامة الحجاز والاول
علامة الحقيقة والاول عدم محتمل لهما لان الاول عدم محتمل لهما لان الاول عدم محتمل لهما
لان عدم محتمل لهما الحقيقة صوفى علامه في الحقيقة في قوله قد معرف في الحقيقة
علامه محتمل لهما الحقيقة لان الاول عدم محتمل لهما المستعمل في الحجاز وهو معروف
على محتمل لهما الحقيقة جميع المعاني الحقيقة محتمل لهما جميع المعاني الحقيقة محتمل
علامه ان المستعمل في الحجاز الاحتمال اكثر كانه في محتمل لهما المعاني الحقيقة
عنه فمن وهو معروف علامه كونه حجازا فان كانت الحجازية بذلك مستلزم
المعنى فلا بد من بيان ان محتمل لهما في عدم محتمل لهما في ذلك الاحتمال
وبين ان يرد في ان محتمل لهما في عدم محتمل لهما في ذلك الاحتمال
ان في أربعة الاول محتمل لهما الحقيقة في عدم محتمل لهما في ذلك الاحتمال

بابا عیسیٰ علیہ السلام
اور مرثیہ

باعتبر الله
مكتفي

باعتبر الله
مكتفي

مطلق تلبس

تکامل متکثر المصنف

أنا عبد الله

أنا عبد الله

ایں مقام پر

[illegible][illegible]

فان قلت اني الاطلاق والتفصيل في الواجب نفس الذات وجوبه بالذات لا بغيره وان كان يكون
الشيء في الاطلاق ولا التفصيل يستلزم الى الواجب ان يكون وجوبه في الحقيقة من غير
وجوده في نفس الامر والامر بغير الحقيقة لا في الاصل بل في نفس الامر وهو موجود ايضا
اعني تفصيل الاحكام الشرعية وقول نعم ان وجوب تفصيل الاحكام الشرعية مطلقا ولكن
لا نعم ان وجوب تفصيل الاحكام او الامام يبقى البينة لاحكامها في نفس الامر هي صورة التفصيل
بالذات التي هي في الحقيقة هل مشروط بصورة الاطلاق في العلم فلو لم يطلع عليه يجب العلم
بصحة التفصيل في نفس الامر وان احكامه منه ام هو يستلزم الى الاطلاق عطف فيجوز الغرض فان قلت
اذني اطلاق وجوب الواجب انما هو تفصيل الكتب العلم فانما ينبغي ان يكون في الحقيقة وتفصيلها
وهذا التفصيل في شأنه فلو كان في الواجب انما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
لذات التفصيل لا بتفصيل يجب عليه تفصيل الاحكام وهو شرعي وقسم لا شرعي وشمك يكون في
نفس المعنى من انما فانما لا بد له من التفصيل في الواجب انما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
شاملا لعلم ان الاصل في الصورة انما هو التفصيل لا في الاصل بل في نفس الامر وهو موجود ايضا
الامر بغير الحقيقة لا في الاصل بل في نفس الامر وهو موجود ايضا
انما الصورة انما هي في الاصل وانما هو تفصيل الواجب انما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
التفصيل اطلاقا والتفصيل في الواجب انما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
تفصيل التفصيل من الامر وعنه ولا لا انما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
بغير تفصيل ذلك اطلاقا لوجوب تفصيل الاحكام فانما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
علم الامر ان يكون ذلك تفصيلا من تفصيل المطلق انما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
يعتزم تفصيل من الامر وعنه ولا لا انما هو تفصيل الاحكام فانما ينبغي ان يكون
الاطلاق على الجرم التفصيل وما هو تفصيله من ان العلم ما لا شقة التفصيل التفصيل

[illegible]

وان لم يكن ذلك كلفاً بالاشتراط وان كان ما لم يعلم انه يقع عليه الحكم بالرجوع بان يكون الاداء هو الام
والطلب حسن العقل والعقل عند الضرر لا يكتفي به صاحبها بل بالاعتناء والكله والاداء حسن على العقل
اعتناء به علمه بذلك انه معناه في غيره فاسد ان كان ذلك الكلف تكميلاً للكلف فطلبه على غيره
العقل والاعتناء في نفسه عاين في غيره صحيح الطلب والاداء العقل وان لم يكن الاداء في الامم خصوص العقل
فان العقل المسمى بالعقل في ذلك الاسم هو نفسا انفسها وفي بعضه العقل وان كان ما لم يعلم
يجوز تحصيل العقل شرط الاداء والاعتناء في ذلك الشخص وجهه عن ذلك المماثل وهو
ان كان هناك ما يماثل ما هو عليه ولا فرق في العرف ان الطلب العاين عليه في نفس العقل
اذا لم يره وسلب العاين اعتباراً بمقتضى له لم يلج في العقل ولا العقل في العقل ولا العقل في العقل
سلب الاشتراط بل شرط عليه ان لا يكون العقل في العقل بل سلب الاشتراط عقلاً
بعض الطلب العقل بالثبات والاشتراط العقل العقل بل هو العقل في العقل وفي هذا
الطلب هو عن غير العقل العاين عليه بل بالثبات انما هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
العثمان الخضر الان لا فرق في العقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
صلى الله عليه وسلم العقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
وفيه منه ولكن شرط ان يكون العقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
ان العقل وان لم يره في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
الام لا ولا بالاداء في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
عقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
والاداء في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
وكن يعدم العاين انما هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل
صانها في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل بل هو العقل في العقل

[illegible]

وینم

[illegible][illegible]

مال

[illegible]

1

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

طابق

ملا مشرف

الحمد لله

[illegible]

فثبت فيه السبيل وعلى ذلك يمكن التمسك بحسب ذلك الخطأ من غير أن يذكره ويرد الأمر الثالث
وكني بقوله أن سلبنا ان الطوائف فثبت التخصيص ولكن نقول ان التعقيب ان بقوله التخصيص ان كان معناه
ان التعقيب هو قوله انما ذلك الخلق من حيث ان باب التعميم انما هو التخصيص والاولى فثبت
انما هو من التخصيص معناه ان الطوائف هي من جهة التعميم والاولى فثبت
انما هو من التخصيص فثبت ان التعميم انما هو من جهة التخصيص والاولى فثبت
العمل في اللغة ولكن نقول ان ذلك من جهة العمل والاولى فثبت
المستطوع التخصيص السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
الميل الذي هو من جهة العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
هاهنا انما هو من جهة العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
لا بد من فهم من اهل اللغة ان السبيل هو من جهة العمل والاولى فثبت
عدم وجهه بل هو من جهة العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
فانما هو من جهة العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
للعجب وانما السبيل مع ان العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
انما هو من جهة العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
القول وعرفوا من ان السبيل مع ان العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
منه ان السبيل مع ان العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
فانما هو من جهة العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
والسبيل في اللغة على ان السبيل مع ان العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
ولن لم يرد وانما السبيل مع ان العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
لقد عطف على ذلك ولا يراهنا المذهب وان كان القول على ان السبيل مع ان العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك
وكان الكتاب عنه هاهنا فثبت ان السبيل مع ان العمل فثبت ان السبيل مع ان العمل هو من جهة العمل في طائفة هذه اهلها واما ذلك

جی المعطی

[illegible][illegible]

خبر

[illegible]

علاء الدين

ملا مشهور

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

عزمت في اني انظر الى طبعه هو في المذهب واحد ومنه من انهم بالنسبة الى المذهب
وهو فيهم بها جليل ولا يكاد يباينوا فيه ولا يكاد يفرقون بين المذهبين ولكن
والاشياء في المذهبين واحد اما في المذهبين المتعصبين والاشياء في المذهبين
فليس بالخاص بالاشياء التي في المذهبين فليس في باب التعصب بالاشياء
والاشياء والتعصب لان في الشيء كذا الشيء ليس من هذه الامام الا ان
الاول يتم كماله في المذهب واحد وهو في المذهبين من غير ذلك التعصب بالاشياء
او كما يمان في باب التعصب بالاشياء واحد اما في المذهبين فليس في المذهبين
من مطاع الا انها في المذهبين لا في المذهبين في المذهبين ولا في المذهبين
فليس في المذهبين في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
وهي الامام بالاشياء في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
استطاع في المذهبين في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
مدعي في المذهبين في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
مطلق في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
واما الامام في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
عزمت في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
لا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
الاشياء في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
الامام في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
الاشياء في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين
الامام في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين ولا في المذهبين

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

میرزا محمد علی

[illegible][illegible]

19

ولکس

2

المصنف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

100

المسجد

卷之四

48 12
1. 1
1. 1
1. 1
1. 1
1. 1
1. 1
1. 1

1. 100
 2. 100
 3. 100
 4. 100
 5. 100
 6. 100
 7. 100
 8. 100
 9. 100
 10. 100

الشرط للمبايعات التي هي من
العبارة لا للفقهاء ان اولي
حدا ان فاسدا عبارة كما
لوسم بالمعقود ان الموصوب
بالمعقوب او معاونه كما
الشرط بالمعقوب او للفقهاء
ثم اما ان تكون في النسيئة

三

卷之四

二

卷之四

[illegible][illegible]

کتاب فی

[illegible][illegible]

الحمد لله

三

卷之四

卷之四

五

[illegible][illegible]

شاه

[illegible]

فُلَيْدِي

11

[illegible]

11. 12. 13.

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100	2101	2102	2103	2104	2105	2106	2107	2108	2109	2110	2111	2112	2113	2114	2115	2116	2117	2118	2119	2120	2121	2122	2123	2124	2125	2126	2127	2128	2129	2130	2131	2132	2133	2134	2135	2136	2137	2138	2139	2140	2141	2142	2143	2144	2145	2146	2147	2148	2149	2150	2151	2152	2153	2154	2155	2156	2157	2158	2159	2160	2161	2162	2163	2164	2165	2166	2167	2168	2169	2170	2171	2172	2173	2174	2175	2176	2177	2178	2179	2180	2181	2182	2183	2184	2185	2186	2187	2188	2189	2190	2191	2192	2193	2194	2195	2196	2197	2198	2199	2200	2201	2202	2203	2204	2205	2206	2207	2208	2209	2210	2211	2212	2213	2214	2215	2216	2217	2218	2219	2220	2221	2222	2223	2224	2225	2226	2227	2228	2229	2230	2231	2232	2233	2234	2235	2236	2237	2238	2239	2240	2241	2242	2243	2244	2245	2246	2247	2248	2249	2250	2251	2252	2253	2254	2255	2256	2257	2258	2259	2260	2261	2262	2263	2264	2265	2266	2267	2268	2269	2270	2271	2272	2273	2274	2275	2276	2277	2278	2279	2280	2281	2282	2283	2284	2285	2286	2287	2288	2289	2290	2291	2292	2293	2294	2295	2296	2297	2298	2299	2300	2301	2302	2303	2304	2305	2306	2307	2308	2309	2310	2311	2312	2313	2314	2315	2316	2317	2318	2319	2320	2321	2322	2323	2324	2325	2326	2327	2328	2329	2330	2331	2332	2333	2334	2335	2336	2337	2338	2339	2340	2341	2342	2343	2344	2345	2346	2347	2348	2349	2350	2351	2352	2353	2354	2355	2356	2357	2358	2359	2360	2361	2362	2363	2364	2365	2366	2367	2368	2369	2370	2371	2372	2373	2374	2375	2376	2377	2378</
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--------

○

卷之五

الحصيلة المتعارضة

卷之四

نحو المنة من بين الاموال التي انفقها على اهل البيت بعد ان قتلوا في كربلاء
 فاما ما بين الاموال فمقتضى ان لا يكون من غير علم بالشرع من غير علم بالشرع
 الا ان لا يكون من غير علم بالشرع من غير علم بالشرع من غير علم بالشرع
 اعلا الطمانين والبرية الطمانين العدا على الباسنة اولى بغيره وليست
 عند الشرب من ماء عذيق الدابة اولى من اشياء اخرى على حشيش اقل من ماء
 الطمانين ومن بعد هذا الاطلاق الاصل لما فيه من اقل من ماء الطمانين
 الخبثا من اقل من ماء الطمانين العدا على الباسنة اولى بغيره وليست
 الطمانين من بين الاموال التي انفقها على اهل البيت بعد ان قتلوا في كربلاء
 فاما ما بين الاموال فمقتضى ان لا يكون من غير علم بالشرع من غير علم بالشرع
 الا ان لا يكون من غير علم بالشرع من غير علم بالشرع من غير علم بالشرع
 اعلا الطمانين والبرية الطمانين العدا على الباسنة اولى بغيره وليست
 عند الشرب من ماء عذيق الدابة اولى من اشياء اخرى على حشيش اقل من ماء
 الطمانين ومن بعد هذا الاطلاق الاصل لما فيه من اقل من ماء الطمانين
 الخبثا من اقل من ماء الطمانين العدا على الباسنة اولى بغيره وليست

[illegible]

سلام علیہ مطهر القلب اندر علی علیہ السلام
تذکرہ حضرت عبدالعزیز بن محمد بن عبدالمطلب
الغفرلہم انہم فی فیض اللطیف
الامثل

الميزية

24

المجلد

—

[illegible][illegible]

علی افشار

[illegible][illegible]

الحمد لله

[illegible]

المسألة

[illegible][illegible]

الشيء الذي هو...

الذي هو الشيء الذي هو... ان يكون من جنس...

الشيء

الشيء الذي هو... ان يكون من جنس...

الشيء الذي هو... ان يكون من جنس...

الشيء الذي هو... ان يكون من جنس...

الشيء

الحمد لله
الملك العادل

الاسترخاء

[illegible]

المقام السابع عشر
في بيان الحجة

عبداللہ

المقام الثامن عشر
في الحجة السابعة

في الحجة في الوصف

المقام التاسع
في محاسن

[illegible][illegible][illegible]

النفاذ في
مصر في
الثقل

[illegible][illegible]

[Handwritten signature]

البلد

[illegible][illegible]

صفتها

في مصنف الكوا

في مرضه

[illegible][illegible][illegible]

لا بد من بيان وجه الاستدلال في هذه المسألة التي هي الفصل بين العلم والعقوبة
المعنى فالعلم بالعلمة الثانية بيان وجه المسائل سواء كان بالعلمة بالاعتمادات والاحكام
واجب على الكتاب والسنن في ذلك فاسئلوا الله عنكم والى اهل بيته من الامم الطاهرة والى
في الباب في اجماع الحق ولكن الوجوب الغيبي بالعلمة بالاسئلة التي هي في الدين
والله اعلم بوجهه البولي من الاعتمادات كاعتمادات العلوة والركانة وعقد ما بها
حكم المثل عن السكون في المعرفة فلهذا احكام الظواهر والصور والركانة
يجب عليه الركوع وكان الحق وكذلك في الاحكام والاعتمادات والصور والركانة
والاعتمادات والاعتمادات هي ما في المسائل المكلف فيها من المسائل النادرة والى
وعلى العقوبة الظاهرة والدين في وجهها كاعتمادات على العلم في وجهه وجوب معرفة الاحكام
موضع من الظاهر والاعتمادات في وجهه من نفس الصلوة او ما هو كذا وجوب العلم
الحق ان وضعه من اجماع على ان لا يجب العلم ولا يجب العلم بتكليفه ولا الغالب
من حاجته في كونه في علمها واعتمادات في وجهه من جميع الاعتمادات كاعتمادات
المولى عليه احد الملقين في وجهه من العلم والى الذين من ذلك العهد ذلك
في العلم والاعتمادات في العلم والى الذين من ذلك العهد ذلك في العلم والى الذين من ذلك
اسئلوا الله عنكم والى اهل بيته من الامم الطاهرة والى اهل بيته من الامم الطاهرة
بالتكليف هو وجهه من العلم والاعتمادات في وجهه من جميع الاعتمادات كاعتمادات
العلم في وجهه من العلم والاعتمادات في وجهه من جميع الاعتمادات كاعتمادات العلم
للاطلاع وان كان في العلم والاعتمادات في وجهه من جميع الاعتمادات كاعتمادات العلم
اعتمادات في وجهه من العلم والاعتمادات في وجهه من جميع الاعتمادات كاعتمادات العلم
العلم في وجهه من العلم والاعتمادات في وجهه من جميع الاعتمادات كاعتمادات العلم

في بيان مواعيد
الجلوس

[illegible]

فانكم تفتقدون الحكم السابق منه وعن وعن غير منصرف على العمل بالظاهر في الحكم الظاهري
القول بقطع وعدم العلم به وانتم بالحقيقة الظاهري انتم في الحكم السابق وكذا
عن السابقة بعد الحكم وانتم من غير الشرط ويحل حين الحال لا يفتقد الحكم السابق
اصل وان الزيادة في الحكم على ما في حكمه لا يوجب العمل به بالنسبة الى الحكم
السائل للاختصاص في الحكم بمعنى استنباط الحكم من المدرك انه امر به لا لغيره ولا في
الطريق به او لغيره كما لا يوجب من غير المدرك خلاف ما في المدرك فان الزيادة في حيز
حيز المدرك عن الحكم في الزيادة من الزيادة المعنى من حيث ان العمل به يوجب العمل به
او بما هو في الزيادة على عدم حيز الزيادة في الزيادة او في الزيادة في حيز الزيادة
عن الحكم وان الزيادة في الزيادة المعنى بالمدرك الحكم السابق في الزيادة من عدم
حيز الزيادة في الزيادة من عدم حيز الزيادة في الزيادة من عدم حيز الزيادة في الزيادة
والعدم فان الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
المدرك الحكم في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
فان الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
المدرك الحكم في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
اسماء الحكم في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
والزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
وغير ذلك في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
اسماء الحكم في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
لغيره من العمل في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
سلك من قبله في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة

سقاء

[illegible][illegible]

عزیز علی

في وجوه محمد بن النضر
على المهند

[illegible]

به في مقام التزم كذا في النسخ العقب من باب النسخ ولا وجه للقول بوجوب الرجوع الى الأصل
لأنه لو لم يرجع الى الأصل لما كان له أصل في مقام التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
في جميعها ولا يثبت في الأصل ما لا يثبت في النسخ ونحن نعلم أن النسخ الذي هو الأصل
على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
وأما ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
فهو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
الأنواع الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
من طرف التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
غير جسد جلد من جلد أن كونه الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم
الذي يثبت في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
في الكل على الحقيقة من وضع التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
من طرف التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
الأنواع الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
عن المعاد من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم
لأصل التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
صواعق الطلوع من هذا الأصل على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم
الجمد على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم
الشيء في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم
الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم على ما ذكرناه من أن الأصل في التزم هو الأصل في التزم

عبد اہلی

[illegible][illegible]

۱۰۵

[illegible]

١٥٥

[illegible][illegible]

المسألة

[illegible]

حالیہ

[illegible]

الموضوع

[illegible]

۲۸
تعلیم

[illegible]

[illegible]

قائم

فانفق من سبله البزاة من جهة الرضا الظاهر في هذه الجملة والمعلل بانه لم يرد فيه خبره
عن النبي ومن مائة المحدثين ومن خلفهم موقوف على حصول الكفاية في المالكين
او في الناصر في اقل حكمهم في كل زمان الخبير فانهم قد برهنا الوجه كماله في العبادات
كلها في الاموال كانت ابن النضر حيث اخبرنا عنه عفا في السبل من القنن المرحوم
بالمرحوم الخبير فان المحدثين او المحدثين فاعدا انهم انما يتخذوا بها ارض ولا يرضونها
فيلبي الانسان على وجهه خلق من الشارع من بيان الاحكام في نسخ النصوص او في جرح
هذا حكم احكامها من غير ان ياتوا به الا بدعي من حصول العلم بديم الثابت او الظن
ليسوا وان في مرفوع واحد حتى هو موقوف على حيثما كان احكامها من غير ان ياتوا به وعين كما
انهم اخرجوا من النسخ الطلاق والخاص به في كل ارض خارج عن مرقن النسخ العادل
هو ما اخرج في الراجح في وجود المرحوم في جانب الحديث سواء قلنا ان الظن الخاص هو على طي السبل
وان في غيره وبني ارجح للعالمين يكون احكامها الموقوف على ما هم قطعها الصدوق
والنسخ الدامنة والخاصة او في مرقن الصدوق العادل في مقام الدليل على من الائمة
جاء على حجة جارية اوصى في احكامها بين العالمين في حجة اوصال المحدثين اكتب التفت
الذين علمت اليه ان الظن بين التفت او عوط في الخزان من حجة الظن المطلق امدوا في
الاولى من اهل العلم وقادوا في السبل في المصلحة في كل الشئ في كل الناس لا يرون
كان قلنا ان التفت منهم من القنن المطلق في حجة اوصال المحدثين واما على وجه
الذين والظن المطلق في كل زمان فانما كانت ظن من عوط في مرقن المطلق يكون عفا
الذين والظن المطلق في كل زمان وهو المفضل في حجة اوصال المحدثين في مقام التفت
كان في التفت من بيان التفت في حجة اوصال المطلق موقوف واحد اما ان كان في
التفت من في المرفوع من الذين كان الحكم موقوف من حجة اوصال المطلق في المطلق

في حق الاخوان

[illegible]

الام

[illegible]

مجلسه اول

